



«اتحاد الشغل يحرص على الأخذ بعين الاعتبار في المفاوضات الاجتماعية بالقطاع الخاص، ظروف المؤسسة الاقتصادية وضرورة توفر مقومات العمل اللائق للأجراء».

نورالدين الطيوي
الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

«مصلحة ليبيا تتحقق بالتهدئة وإصلاح ذات البين وتغليب لغة العقل ليمتكن الجميع دون استثناء من بناء دولة القانون والمؤسسات».

أحمد امعيتيق
نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي

مئة يوم حاسمة تنتظر الحكومة التونسية

● الغنوشي يقايض رحيل الشاهد بتثبيت موعد الانتخابات المحلية



صراع صامت تعيشه تونس منذ أسابيع حول أداء حكومة يوسف الشاهد، وأسلوبها في إدارة البلاد الذي لم تعدته دوائر النفوذ السياسي، وهو ما عكسه التوتر بين رئيس الحكومة ووزير الداخلية لطفي براهم.

الجمعي قاسمي

تونس - دخلت لعبة شد الحبال بين الإيرادات المتصاعدة في المشهد السياسي التونسي، مرحلة متقدمة من الصراع مع بدء العد التنازلي للانتخابات المحلية المقرر تنظيمها في السادس من مايو المقبل. ويفتح هذا الصراع الذي اتخذ أشكالا متعددة، على صفحة جديدة من الحسابات والمعادلات التي جعلت الحكومة التونسية برئاسة يوسف الشاهد أمام وضع مُعقد يُبقي جميع الاحتمالات مفتوحة.

وتشهد تونس منذ أسابيع صراعا بدا صامتا من حيث مفاعيله، وصاخبا من حيث أدواته، حول أداء حكومة الشاهد وأسلوبها في إدارة شؤون البلاد الذي لم تعدته دوائر النفوذ السياسي.

وتحول هذا الصراع الأسبوع الماضي إلى ما يُشبه الأزمة الحقيقية على خلفية ما جرى من سجلات حول طبيعة العلاقة بين رئيس الحكومة يوسف الشاهد ووزير الداخلية لطفي براهم، وهي سجلات تواصلت وسط عودة لافتة للحديث عن احتمال رحيل الشاهد عن القصة عبر إقالته أو استقالته.

وتحدها أي السادس من مايو المقبل. ويبدو أن رئيس حركة النهضة قد يكون عبّر عن هذا الموقف بشكل صريح خلال اجتماعه الأخير مع الرئيس الباجي قائد السبسي، وذلك في سياق عملية مقايضة يتخلى بموجبها الغنوشي عن التمسك بالشاهد رئيسا للحكومة، مقابل التزام واضح بالإبقاء على تنظيم الانتخابات المحلية في موعدها أي السادس من مايو المقبل.

ويعمل هذا التطور الجديد، يوسف الشاهد مكتشفا بعد أن ضاقت مساحة المناورة أمامه، وتقلص هامش التكتيكات التي أبقته في منصبه لغاية الآن رغم قتالي

الشاهد يدرك أن الأسابيع القادمة ستكون حاسمة وهو ما يفسر إقراره بأن الحزام السياسي والحزبي الداعم له لم يعد كافيا

وهذا الحديث عن رحيل الشاهد أو بقاءه ليس جديدا، ومع ذلك أثار أسئلة كثيرة طرحتها هذه العودة، وابعادها في سياق العملية السياسية الراهنة، والمسارات الجانبية المرتبطة بها، وخاصة منها الانتخابات المحلية التي أصبحت محور الاهتمام السياسي والحزبي في البلاد.

وبعيدا عن الاستنتاجات المُتسرعة التي تدور في أغلبها باتجاه البحث عن إجابات لا تخرج من دائرة الافتراضات التي تملئها المقاربات المتباعدة أو المتناقضة، تكاد

المعارضة الموريتانية تدعو لحوار سياسي

نواكشوط - دعا زعيم مؤسسة المعارضة الموريتانية الحسن ولد محمد، الثلاثاء، الأطراف السياسية في بلاده إلى حوار سياسي وتشكيل حكومة توافقية، لوضع حد لما قال إنها أزمة سياسية تعرفها موريتانيا منذ الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الحالي محمد ولد عبدالعزيز عام 2008.

وتشكلت هذه المؤسسة عام 2007، وتتبع ميزانيتها الميزانية العامة للدولة، وهي تضم أحزاب المعارضة البرلمانية، ويقودها الحزب المعارض صاحب أكبر تمثيل برلماني، وهو حاليا حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية.

كما دعا ولد محمد خلال مؤتمر صحفي في نواكشوط، إلى تشكيل حكومة توافقية تشرف على «مواجهة الأوضاع الاجتماعية الصعبة للمواطنين، والإشراف على تنظيم استحقاقات انتخابية نزيهة».

وشدد على ضرورة أن تتجه قوى المعارضة نحو المزيد «من الوحدة واللحمة، بما يضمن خلق تناوب فعلي في الاستحقاقات الرئاسية المقبلة».

وتشهد موريتانيا العام الجاري انتخابات نيابية ومحلية، فيما تنظم انتخابات رئاسية منتصف العام المقبل.

وفي أكثر من مناسبة أعلن ولد عبدالعزيز أنه لن يترشح لولاية ثالثة (لا يسمح بها الدستور)، وسيترك السلطة منتصف 2019، غير أن أحزاب المعارضة ترى أنه يخطط للبقاء في السلطة لفترة إضافية عبر تعديل الدستور.

وقال زعيم المعارضة الموريتانية إن عام 2017 حمل مظاهر سياسية واجتماعية واقتصادية مثيرة للقلق، «حيث تراجعت الممارسة الديمقراطية لصالح التسيير الأحادي والاستبدادي، وشهد الجانب الاجتماعي زيادة كبيرة في مستويات الفقر».

ومن حين إلى آخر تنفي الحكومة الموريتانية صحة تقارير تصدرها المعارضة العربي، وتعتبرها مجرد دعاية سياسية ومحاولة للتشويش على أداء الحكومة.

وكان رئيس منتدى الديمقراطية والوحدة، محمد ولد مولود حذر يناير الماضي من «الفجسار وشيك للأوضاع جراء سياسات الرئيس محمد ولد عبدالعزيز وأن الانتقال المتوقع للسلطة سنة 2019 سيتم في ظروف معقدة بفعل الجفاف والفقر وتراجع الحريات بموريتانيا».

هل تجدي التبريرات

الشاهد على إدراك القوى السياسية لابعاد مقايضة حركة النهضة التي تريد من خلالها تحقيق أكبر قدر من المكاسب عبر الابتزاز المكشوف.

وتسعين حركة النهضة بكل ما في وسعها عبر تكتيكات مخالطة للوصول إلى السيطرة على الحكم المحلي، بحيث تتمكن من تكريس أمر واقع جديد يصعب معه بعد ذلك تفكيك تغلغلها في النسيج السياسي للبلاد.

المحاولات الرامية لإزاحته. وتُشير المعطيات إلى أن الشاهد بات يدرك أن الأيام والأسابيع القادمة ستكون حاسمة بالنسبة له، وهو ما يُفسر إقراره لأول مرة بأن الحزام السياسي والحزبي الداعم له لم يعد كافيا، وهو إقرار اعتبره مراقبون مؤشرا على بدء البحث عن الأسباب والمبررات للرحيل عن القصة.

غير أن هذا الإقرار الذي يُفسر أيضا الشكل الظاهري من صراع الإيرادات، لا يخفي رهان

استنفار مصري على حدود ليبيا لردع الإرهابيين

يسيطر عليها إرهابيون في المنطقة الغربية. ويقول مراقبون إن الاستنفار الأمني المصري في هذه المرحلة مطلوب، لأن منطقة الجغبوب شرق ليبيا الموازية لواحة سيوة المصرية تحولت إلى ملجأ ثان للإرهابيين الفارين من ضربات الجيش الليبي في درنة. وأكد المصدر الدبلوماسي أن مصر تتبني خيار التسوية السياسية وضربات العسكرية السابقة في درنة لها دواعيها الأمنية، وفي إطار القوانين التي تحددها الأمم المتحدة.

بأساس في غرب ليبيا وأحيانا يصلان إلى الجنوب الشرقي ومن الصعوبة تحليق الطيران الإيطالي في شرق ليبيا». وتكشف مصدر أممي آخر لـ«العرب»، عن عدم استبعاد تدخل مصر عسكريا، لكنه قال إنه «يرتبط بالخطر القادم من ليبيا، وحاليا يتم التركيز على مساعدة الجيش الليبي لتطهير درنة من العناصر الإرهابية».

وترى دوائر ليبية مقيمة في مصر، أن الوجود الإيطالي القوي قد يكون عقبة أمام تمسك الجيش الليبي لتطهير المناطق التي

مصر، باعتبار أن المنطقة الصحراوية المحاذية للحدود بين البلدين تعج بالأودية والتلال الجبلية التي يمكن الاختباء فيها.

وقال مصدر دبلوماسي لـ«العرب»، إن الوجود العسكري المصري على الحدود «ليس جديدا، وتزايد مؤخرا لتضييق الخناق على الإرهابيين».

وراجت معلومات حول قيام طائرات إيطالية باعترض أخرى مصرية في ليبيا، لكن المصدر نفى صحتها. وقال إن «الوجود والنفوذ الإيطالي العسكري يتمركزان

القاهرة - بدأت مصر عملية استنفار أممي بالقرب من حدودها الغربية تزامنا مع احتدام المعارك بين الجيش الليبي و الإرهابيين في درنة القريبة من الحدود المصرية.

وقال الخبير العسكري طلعت موسى لـ«العرب» إن «حالة الاستنفار الحالية تلويح باستخدام القوة ضد العناصر الهاربة من ضربات الجيش الليبي، التي سيتم القضاء عليها عند اقترابها من الحدود المصرية». واعتادت العناصر الإرهابية التي تتخذ من درنة مركزا لها، أن تلوذ بالفرار باتجاه

بن كيران يسعى لإثبات حيويته بمهاجمة حلفاء أمس

والتنمية تطالب بعقد مؤتمر استثنائي للحزب ويعيد بن كيران إلى الأمانة العامة، باعتبار «كارزيمته وزعامة وكونه جسرا بين الحزب والمجتمع».

وكان سعدالدين العثماني، أمين عام حزب العدالة والتنمية قال خلال نفس الاجتماع الذي حضره بن كيران، إن حزبه محط استهداف من جهات لم يذكرها.

وأضاف «عشنا مرحلة صعبة منذ انتخابات (البرلمان) 2015 حتى اليوم».

واعتبر العثماني أنه «من الطبيعي للحزب وهو في عمق النضال السياسي، أن يكون مستهدفا من بعض الجهات».

وأوضح أن تلك الجهات تستهدف إفشال التحالف الحكومي، والتعاون مع حزب «التقدم والاشتراكية» (يساري)، مؤكدا وفاءه له.

ويرى مراقبون أن تصريحات بن كيران تحرج العثماني ومن شأنها أن توتر العلاقة داخل الائتلاف الحاكم.

لكن الباحث السياسي عبدالإله السطحي قلل من أهمية تلك المخاوف، مشددا على أن «تدبير اللعبة السياسية في المغرب فوق قدرة العثماني وقدرة أخنوش أو أي لاعب آخر داخل الحقل السياسي في المغرب».

ولفت إلى «أن أي صراع بين الأطراف الحكومية شخصي ولا يمكن أن يمس استقرار المؤسسات السياسية واستمرارها. مادام الملك محمد السادس هو المسؤول على استمرارها بحسب دستور البلاد».

وتأتي تصريحات بن كيران بينما يستعد حزب العدالة والتنمية لإطلاق حوار بهدف معالجة الخلافات التي يعيشها الحزب منذ إعفاء العاهل المغربي الملك محمد السادس لبن كيران وتكليف العثماني بتشكيل الحكومة. وانقسم الحزب عقب ذلك إلى تيارين؛ أحدهما موال لبن كيران والآخر للعثماني ويسمى أيضا بتيار الاستوزار. وتشير تقارير إعلامية إلى وجود أصوات داخل حزب العدالة

يقودها سعدالدين العثماني بعد أن فشل بن كيران في تشكيلها بسبب أخنوش الذي أصر على إشراك الاتحاد الاشتراكي.

وبحسب هؤلاء المتابعين فإن بن كيران أراد تسجيل نقاط لصالحه أمام قواعد حزب «العدالة والتنمية» بعد أن غادر منصب الأمانة العامة للحزب، لإظهار أنه مازال فاعلا سياسيا لم يمت بعد، وأنه يحافظ على أسلوبه المعروف بالصراحة الحادة في انتقاد خصوم الحزب.

محمد بن امحمد العلوي

الرباط - مازالت تصريحات الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية المغربي عبدالإله بن كيران تلقي بظلالها على المشهد السياسي في البلاد.

وهاجم بن كيران السبت خلال مؤتمر شبعية حزب العدالة والتنمية، حليفه السابق في الحكومة عزيز أخنوش رئيس التجمع الوطني للأحرار، قائلاً إن «زواج المال والسلطة خطر على الدولة».

وتابع بن كيران مخاطبا رئيس التجمع الوطني للأحرار «عزيز أنصحك أن تتابع برنامجا وناقيا أميركيا حول إنقاذ الرأسمالية، فالأميركيون يتنكرون من تداخل الرأسمال والسياسة، إنكم محببون بهم إذن فلتقتدوا بهم».

وتعمد بن كيران السخرية من تصريحات عزيز أخنوش الأخيرة حول طموح حزبه تصدر الانتخابات التشريعية في 2021.

وأضاف «إذا أراد أخنوش أن يفوز في الانتخابات القادمة ليس لدي أي مشكل، لكن عليه أن يقول لنا من هي العرافة التي أخبرته بهذا».

ويقول متابعون إن هجوم بن كيران على أخنوش الذي يشغل منصب وزير الزراعة والصيد البحري، ويصفه كثيرون بـ«أحد المقربين من دائرة صناع القرار في المملكة»، يهدف للتشويش على مسار الحكومة التي

« باختصار

دعت السفارة البريطانية في ليبيا، الثلاثاء، جميع الأطراف إلى ضمان حق أهالي مدينة تاورغاء (شمال غرب) في العودة الطوعية إلى ديارهم.

وقالت جبهة البوليسار الانفصالية إنها مستعدة لمفاوضات مباشرة مع المغرب الذي يسيطر على القسم الأكبر من الصحراء المغربية، بحسب ما ذكر محمد سالم ولد السالك وزير خارجية ما يسمى بـ«الجمهورية العربية الصحراوية».

شارك الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز الثلاثاء في قمة لرؤساء دول الساحل الأفريقي، بحثوا خلالها سبل مكافحة آثار الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي التي تضم تسع دول أفريقية هي الأكثر تائرا بالجفاف في العالم.

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش الثلاثاء السلطات المغربية «لإعادة النظر بشكل عاجل» في الحكم الصادر بحق الناشط في الحراك الاجتماعي في شمال البلاد المرتضى إعمارشا، مشيرة إلى أن الحكم يستند إلى اعترافات «قسرية على ما يبدو».

حذر وزير الخارجية الإيطالي أنجيلينو ألفانو، الثلاثاء، من أن هناك «خطرا واقعا» من تسلل متشددين إسلاميين وسط قوارب المهاجرين التي تنطلق من ليبيا وتونس متجهة إلى أوروبا.

طلابت أسرة المعارض التونسي اليساري شكري بلعيد الثلاثاء مجددا بكشف الحقيقة بعد مرور خمس سنوات على اغتياله، ووصفت التحقيق الذي شمل مقتله بأنه «سطحي».